

## تعزيز التوزيع الأمثل للصادرات المصرية من الفاصوليا والطماطم إلى الأسواق العالمية

محمد أحمد فاضل \* محمد الشحات الزعبلوي نشوي سمير شعيب

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – الجيزة - مصر

\*Corresponding author: [mohamed.fadel1274@gmail.com](mailto:mohamed.fadel1274@gmail.com)

<https://doi.org/10.21608/jaesj.2025.383372.1262>



### مستخلص:

يُمثل قطاع الصادرات الزراعية المصرية بصفة عامة، وصادرات الفاكهة والخضر ومنها (الفاصوليا والطماطم) بصفة خاصة، ركيزة اقتصادية هامة، حيث يواجه تحديات التركز الجغرافي المفرط وما يصاحبه من تقلبات في العائدات ومخاطر سوقية. واستهدف البحث تحديد استراتيجيات التوزيع الجغرافي الأمثل لصادرات هذين المحصولين تحقيق التوازن بين تعظيم معدلات النمو وتقليل المخاطر. باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (2012-2023) ومنهجية تحليلية كمية، حيث تم تطبيق نموذج ماركويتز لتحسين المحافظ التصديرية، ومؤشر الانحراف لتقييم تقلبات الأسواق، ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس التركز. أكدت نتائج مؤشر الانحراف وجود تباين كبير في استقرار وأداء الصادرات عبر الأسواق العالمية. وأوضح تحليل حدود الكفاءة باستخدام نموذج ماركويتز عن علاقة مقايضة واضحة بين النمو والمخاطرة؛ فبينما تتطلب معدلات النمو المنخفضة توزيعاً متنوعاً ومخاطر أقل، يستلزم تحقيق معدلات نمو أعلى زيادة التركيز بشكل كبير على أسواق محددة (كهولندا وبلجيكا للفاصوليا؛ وهولندا وروسيا للطماطم في سيناريوهات النمو المرتفع)، مما يرفع المخاطر ومؤشر HHI بشكل ملحوظ. تخلص الدراسة إلى أن اختيار المزيج التسويقي الأمثل يعتمد بشكل حاسم على مدى استعداد صانع القرار لتحمل المخاطر. وتوصي بضرورة تبني سياسات تنويع جغرافي مدروسة، مع التركيز المتوازي على تحسين الجودة، وتطوير اللوجستيات، وبناء تحالفات استراتيجية في الأسواق الواعدة، لتعزيز القدرة التنافسية والمرونة لصادرات مصر من الفاصوليا والطماطم في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الجغرافي، معظمة محافظ التصدير، نموذج ماركويتز

### مقدمة:

تتمتع مصر كأحد أقدم الدول الزراعية، بظروف طبيعية مواتية لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل القابلة للتصدير على مدار العام، ويوفر موقعها الاستراتيجي إمكانية الوصول إلى الأسواق الأوروبية والعربية، مما يعزز دورها كمصدر رئيسي للسلع الزراعية

التصديرية مع السماح بالتوسع في الزراعات غير التقليدية مثل الأعشاب الطبية والنباتات العطرية والمنتجات العضوية (GPC، 2009). يعد القطاع الزراعي قطاعاً بالغ الأهمية للاقتصاد المصري، حيث يساهم بنحو 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف أكثر من 21% من القوى العاملة اعتباراً من عام 2019 (البنك الدولي، 2020). تشمل محاصيل التصدير الرئيسية المحاصيل النقدية مثل الطماطم والبصل والبطاطس، حيث أنتجت مصر حوالي 6.3 مليون طن من الطماطم في عام 2021، لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً في إنتاج الطماطم (سماء محي وآخرون، 2023).

وعلى الرغم من هذه المزايا، تظل هناك تحديات تعوق إمكانات الزراعة في إحداث النمو التصديري. ويحد الاعتماد على الصادرات التقليدية مثل القطن الخام والأرز، من الاستغلال الكامل للسلع غير التقليدية ذات إمكانات التصدير القوية، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المحدودة من جانب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تعيق التنوع في السلع المصدرة، في حين تؤدي المشاكل اللوجستية إلى خسائر كبيرة بعد الحصاد، مما يؤثر على الكفاءة الإجمالية (عبد المنعم، 2024). ولمعالجة هذه التحديات، بادرت الحكومة بإصلاحات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال تحسين مناخ الاستثمار والاستراتيجيات الاقتصادية، ليصبح التركيز على تحسين أساليب الإنتاج وتوسيع نطاق الوصول إلى السوق أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في الصادرات الزراعية.

ويعتبر تنويع الصادرات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، وخاصة في الاقتصاديات النامية مثل مصر. وتُظهر الدراسات أن تنويع الصادرات يقلل من تقلبات الإنتاج، وهو أمر ضروري للدول ذات أصناف التصدير المحدودة. كما يساعد التنويع في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلبات السوق والصدمات الخارجية، ومع نمو الاقتصاديات، فإنها تعمل في البداية على تنويع صادراتها ولكنها قد تركز في وقت لاحق على قطاعات محددة عند مستويات دخل أعلى، وفي حين أن التنويع المبكر أمر بالغ الأهمية، فإن التخصص المفرط يمكن أن يخلق نقاط ضعف (عليا، 2012).

غيرت مصر استراتيجياتها التصديرية بشكل كبير منذ خمسينيات القرن العشرين، وخاصة في مجال الزراعة. ففي البداية، اعتمدت مصر على القطن والأرز، لكنها أدركت مدى ضعفها في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية، مما دفع صناع السياسات إلى الدعوة إلى التنويع في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد دعمت الإصلاحات الاقتصادية الكلية هذا التحول، والتي شجعت مشاركة القطاع الخاص. وبحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت محفظة الصادرات المصرية في التوسع. وبينما ظل القطن مهماً، تحول الاهتمام إلى المحاصيل البديلة مثل الخضروات والفواكه، المعروفة بإمكانياتها في السوق الدولية (GPC، 2009)، وقد عززت الممارسات الزراعية الصناعية من جاذبية تلك المنتجات في الخارج، مما ساهم في هذا التنوع.

شهدت تسعينيات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة كبيرة في حجم وتنوع الصادرات. وقد سمح التقدم في التقنيات الزراعية والتركيز على الجودة لمصر بتضمين المحاصيل عالية القيمة مثل الفاصوليا والطماطم. وتوسع نطاق الوصول إلى الأسواق خارج الدول العربية المجاورة إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية (سماء محي وآخرون، 2023). وعلى الرغم من هذه التطورات المهمة، فإن تحديات مثل البيروقراطية ومعايير الجودة الضعيفة أعاققت التقدم في نجاح التصدير.

### أهمية الفاصوليا والطماطم في الصادرات الزراعية المصرية:

تحتل الفاصوليا والطماطم مكانة هامة في الصادرات الزراعية المصرية، ففي عام 2021، تم تخصيص ما يقرب من 370 ألف فدان لزراعة الطماطم، مما أسفر عن إنتاج حوالي 6.3 مليون طن وتأمين مكانة مصر كخامس أكبر منتج للطماطم في العالم (سماء محي وآخرون، 2023). تتيح هذه القدرة الإنتاجية القوية إمداداً مستمراً طوال العام. علاوة على ذلك يتزايد الطلب العالمي على منتجات الطماطم المصنعة، مما يخلق سبباً لمزيد من تنويع الصادرات. وبالتالي، فإن تعزيز الإنتاج والمعالجة ذات القيمة المضافة يمكن أن يعزز الإيرادات مع مقابلة الاحتياجات المتزايدة في السوق العالمية (عبد المنعم، 2024). تشكل الفاصوليا محصولاً حيوياً آخر ضمن محفظة الصادرات المصرية. وعلى الرغم من مواجهة عقبات في أحجام التصدير مقارنة بالمحاصيل الأخرى مثل الطماطم، فقد اكتسبت الفاصوليا أهمية بسبب استخدامها الضئيل للمياه وإمكانات الغلة العالية (سماء محي وآخرون، 2023). هذا وقد أقرت الحكومة المصرية بضرورة تعزيز الصادرات الزراعية من خلال الاستثمارات الإستراتيجية المصممة لمعالجة العقبات اللوجستية وتعزيز إمكانية الوصول إلى السوق (Joyce. 2012).

### مشكلة البحث:

على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لقطاع الصادرات الزراعية المصري، لا سيما الفواكه والخضروات ومنها الفاصوليا والطماطم، إلا أنه يواجه تحديات تنافسية متزايدة في الأسواق العالمية. وتتفاقم هذه التحديات بفعل الاعتماد والتركز الجغرافي على عدد محدود من أسواق التصدير، مما يؤدي إلى قلة العائدات وتعرض القطاع لتقلبات السوق والصدمات الخارجية. وفي حين تشير الدراسات والأبحاث إلى أهمية التنويع الجغرافي للصادرات، تتمثل المشكلة البحثية في وجود فجوة معرفية واضحة تتعلق بتحديد الاستراتيجيات المثلى للتوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية المصرية التي توازن بين تعظيم العائدات وتخفيف المخاطر. وبالتالي، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة وتحديد المزيج الأمثل لأسواق التصدير، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

### هدف البحث:

- **يستهدف البحث بشكل عام** تحديد استراتيجيات التوزيع الجغرافي الأمثل للصادرات الزراعية المصرية (خاصة الفاصوليا والطماطم) بهدف تعزيز استقرار العائدات وتقليل المخاطر السوقية من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:  
**أولاً: تحليل** درجة التركيز الجغرافي الحالية للصادرات الزراعية المصرية من الفاصوليا والطماطم وتأثيرها على استقرار العائدات والتعرض للمخاطر.  
**ثانياً: تحديد وتقييم** الأسواق العالمية البديلة ذات الإمكانيات العالية لاستيعاب الصادرات الزراعية المصرية من محصولي الدراسة.  
**ثالثاً: تطوير نموذج** لتحديد المزيج الأمثل من أسواق التصدير الذي يوازن بين تعظيم العائد المحتمل وتخفيف المخاطر لمحصولي الدراسة.

رابعاً: الخروج بمقترحات السياسة لدور العوامل المُمكِّنة (مثل معايير الجودة، اللوجستيات، الاتفاقيات التجارية) في تسهيل اختراق أسواق جغرافية جديدة ومتنوعة.

#### الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

يعتبر نموذج ماركوفيتز (Markowitz Model) أداة فعالة لتقييم المخاطر والعوائد. يمكن التعبير عن عائد المحفظة كالتالي (Markowitz, 1959):

$$E(R_p) = w_1E(R_1) + w_2E(R_2) + \dots + w_nE(R_n)$$

حيث:

- $E(R_p)$  هو العائد المتوقع للمحفظة.
- $w_i$  هي النسبة المخصصة لكل أصل في المحفظة.
- $E(R_i)$  هو العائد المتوقع لكل أصل  $i$ .

#### تحليل المخاطر

يمكن تقدير خطر المحفظة باستخدام الانحراف المعياري:

$$\sigma_p = \sqrt{W^T \Sigma W}$$

حيث:

- $\sigma_p$  هو الانحراف المعياري لعائد المحفظة.
- $W$  هو متجه توزيع الأوزان للأصول.
- $\Sigma$  هو مصفوفة التباين.

#### حسابات الأداء:

1. **تحديد التخصيص الأمثل:** يتم حساب التخصيص الأمثل للموارد لتحقيق أعلى عائد متوقع مع أقل مستوى من المخاطر.
2. **تطبيق مبادئ النموذج:** يتم تطبيق النموذج على بيانات الأداء الملموسة (الطماطم والفاصوليا)، مما يعكس الأثر الفعلي لاستراتيجيات التصدير.

#### تقدير النمو:

يمكن حساب النمو المتوقع للصادرات:

$$G_t = \frac{P_t - P_{t1}}{P_{t1}} \times 100$$

حيث:

- $G_t$ : معدل النمو في السنة  $t$
- $P_t$ : مقدار الصادرات في السنة  $t$ .
- $P_{t1}$ : مقدار الصادرات في السنة السابقة.

يساعد استخدام نموذج ماركوفيتز في تحليل مخاطر التصدير في تطوير استراتيجيات فعالة، وتطبيق استراتيجيات مرنة للتعامل مع تقلبات الأسواق المختلفة، حيث أنتنوع الأسواق المستهدفة يقلل التعرض للمخاطر، كما أن تطبيق استراتيجيات تخصيص موارد محسوبة يحسن العوائد.

#### مؤشر الانحراف:

يعمل مؤشر الانحراف كأداة تحليلية بالغة الأهمية لتقييم تنوع الصادرات. فهو يقيس مدى توافق حصة السوق الفعلية للدولة مع التوزيع المثالي لصادراتها بين الأسواق

المحتملة. ويشير مؤشر الانحراف المنخفض إلى تنوع جغرافي أكثر فعالية، مما يدل على أن الدولة نجحت في تنويع أسواق صادراتها نسبة إلى قدرتها الإنتاجية الإجمالية. يعد مؤشر الانحراف ضرورياً لتحليل تنوع الصادرات المصرية من خلال تقييم توزيع الصادرات عبر الأسواق وفئات المنتجات. يقيس هذا المؤشر الفرق بين توزيع الصادرات الفعلي والسيناريو المثالي، حيث تعمل المحفظة المتنوعة على تقليل المخاطر وتعظيم الفرص السوقية. كما يبحث في الاعتماد على منتجات محددة مثل الفاصوليا والطماطم، أو مناطق جغرافية معينة. تم استخدام مؤشر الانحراف لتحليل تنوع الصادرات المصرية من الطماطم والفاصوليا من خلال تقييم توزيع الصادرات عبر الأسواق العالمية في كل من قارات العالم وأهم الدول المستوردة لكلا المحصولين، وحتى تكون نتائج التحليل أكثر وضوحاً وتفسيراً تم تحويلها إلى أشكال بيانية.

لتقييم الآثار العملية لإستراتيجية تنويع صادرات السوق المصرية من الطماطم والفاصوليا، تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية من عام 2012 إلى عام 2023، لهيكل سوق الصادرات المصرية وهي كل سوق الاستيراد في العالم. وتم استخراج مجموعة البيانات الأساسية، والتي توضح أحجام وقيم الصادرات حسب نوع المنتج والوجهة، من إحصاءات التجارة التي قدمتها بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (نشرة التجارة الخارجية، 2024) وبيانات الواردات العالمية من قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالأمم المتحدة (comtrade. 2024).

#### مفاهيم بحثية:

**حدود الكفاءة (Efficient Frontier):** يمثل هذا المنحنى العلاقة المثلى بين العائد (معدل نمو الصادرات في هذه الحالة) والمخاطرة (تقلبات الصادرات). كل نقطة على المنحنى تمثل مزيجاً فعالاً من الأسواق، بحيث لا يمكن تحقيق عائد أعلى بنفس مستوى المخاطر، أو تقليل المخاطر بنفس مستوى العائد. كلما اتجهنا إلى اليمين على المنحنى، يرتفع العائد المتوقع للصادرات، ولكن يرتفع معه مستوى المخاطرة (التقلب).

**المزيج التسويقي (Market Portfolio/Mix):** يشير إلى التركيبة المحددة من الأسواق التي تستهدفها الصادرات. كل نقطة على منحنى حدود الكفاءة تمثل مزيجاً تسويقياً مختلفاً، كما هو موضح بجدول (5).

**مؤشر هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI):** يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى تركيز السوق. في سياق الصادرات، يقيس HHI مدى تركيز الصادرات على عدد قليل من الأسواق. إذا كانت قيمة HHI منخفضة تعني توزيعاً جغرافياً أوسع للصادرات، بينما إذا كانت قيمة HHI مرتفعة تعني تركيزاً جغرافياً أكبر (أي الاعتماد على عدد قليل من الأسواق).

لا يُحدد التركيز الجغرافي وحده مخاطر سوق التصدير. فالمؤشرات التقليدية للتركز مثل مؤشر هيرشمان تُركز على (حجم) الصادرات لكل سوق، ومتجاهلة (مخاطر) كل سوق. بالتالي، التركيز على عدد قليل من الأسواق المستقرة أقل خطورة من التوزيع على أسواق عديدة متقلبة. وعلى العكس، يعتبر التنويع بين أسواق مرتفعة المخاطر ذات ارتباط إيجابي يزيد من مخاطر المحفظة الكلية. لذا، لا يُعطي التركيز الجغرافي صورة كاملة للمخاطر إلا عند دمجه بمعلومات مفصلة عن تقلبات كل سوق. وعليه، يعتمد اختيار المزيج التسويقي

الأمتل، وبالتالي التركيز الجغرافي، على مدى استعداد الدولة المصدرة لتحمل المخاطر تماماً كمستثمر يُنوع محفظته الاستثمارية.  
النتائج البحثية والمناقشة:

أشارت بيانات مؤشر الانحراف في أسواق تصدير الفاصوليا المصرية لقارات العالم خلال الفترة

(2023-2012)، الواردة بجدول (1) والموضحة بشكل (1)، أن مؤشر الانحراف الإجمالي  $D(X_i)$  بلغ 27.67 في أفريقيا، مما يشير إلى استقرار نسبي في صادرات مصر من الفاصوليا إلى تلك القارة مع زيادات ملحوظة في بعض السنوات مثل 2016 حيث بلغ (9.03) وسنة 2021 حيث بلغ (7.59)، ويعتبر الاتجاه العام لمؤشر الانحراف إيجابي مع تقلبات طفيفة.

**فيما يخص أمريكا الشمالية،** فقد سجلت معدل انحراف إجمالي مرتفع بين القارات بقيمة 39.06، كما شهدت القارة زيادات ملحوظة في السنوات الأخيرة، مثل عام 2021 حيث بلغت قيمة مؤشر الانحراف (8.74) وعام 2022 بمؤشر انحراف بلغ نحو (9.05). أما أمريكا الجنوبية فقد بلغ معدل الانحراف الإجمالي 15.23، مع تقلبات كبيرة في السنوات الأولى (قيم سالبة مثل -5.85 في عام 2013) وتحسن تدريجي في السنوات الأخيرة.

سجلت قارة آسيا معدل انحراف إجمالي بلغ نحو 18.75، مع اتجاه سلبي واضح في معظم السنوات، خاصة بين عامي 2016 و2023، حيث كانت القيم سالبة بشكل مستمر. بينما سجلت القارة الأوروبية أعلى معدل انحراف سلبي بقيمة 71.60، مما يعكس تراجعاً كبيراً في صادرات الفاصوليا إلى هذه القارة، حيث كانت القيم السالبة ثابتة تقريباً على مدار سنوات الدراسة. في أوقيانوسيا بلغ مؤشر الانحراف الإجمالي نحو 8.38، مما يشير إلى استقرار نسبي مع زيادات طفيفة في بعض السنوات مثل 2016، حيث بلغ مؤشر الانحراف (3.071).

مما سبق استنتج البحث أن الأسواق الأكثر استقراراً وإيجابية هي إفريقيا وأمريكا الشمالية، أما الأسواق التي شهدت تراجعاً ملحوظاً كانت أوروبا وآسيا، كما أن هناك فرصاً لتحسين الأداء في الأسواق ذات مؤشر الانحراف السلبي من خلال استراتيجيات تصدير أكثر كفاءة.

**جدول (1) مؤشر الانحراف في أسواق تصدير الفاصوليا المصرية لقارات العالم خلال الفترة (2022-2011)**

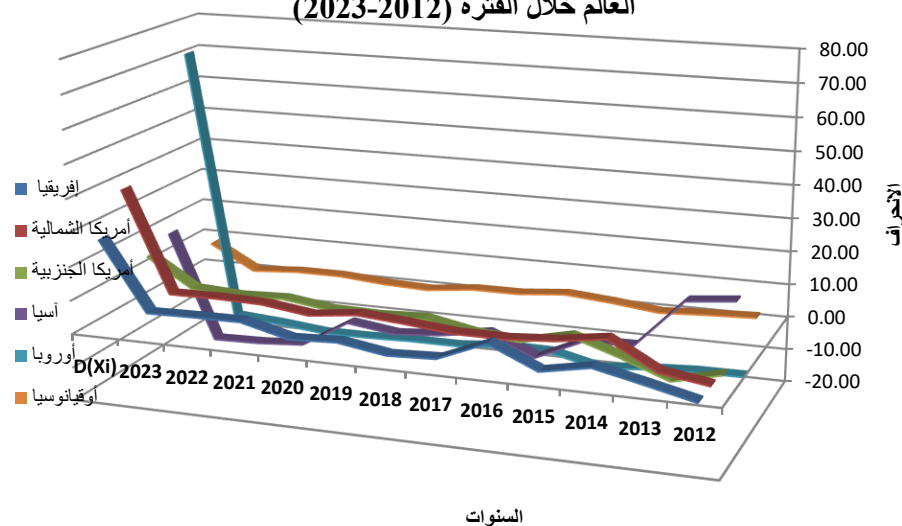
| السنوات         | 2012   | 2013   | 2014   | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   | 2020   | 2021   | 2022   | 2023   | D(Xi) |
|-----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|
| إفريقيا         | -1.00  | 2.33   | 5.46   | 2.74   | 9.04   | 3.13   | 2.52   | 4.73   | 4.09   | 7.59   | 7.50   | 7.22   | 27.67 |
| أمريكا الشمالية | -0.99  | 1.22   | 9.18   | 7.06   | 6.03   | 6.06   | 7.44   | 8.54   | 6.89   | 8.75   | 9.05   | 8.90   | 39.06 |
| أمريكا الجنوبية | -2.42  | -5.86  | -0.54  | 4.15   | 0.94   | 2.01   | 4.77   | 4.18   | 4.46   | 6.37   | 5.82   | 6.59   | 15.23 |
| آسيا            | 14.73  | 13.29  | -1.51  | -1.60  | -8.16  | -2.21  | -4.40  | -5.56  | -3.66  | -12.00 | -13.06 | -13.38 | 18.75 |
| أوروبا          | -11.99 | -12.10 | -12.88 | -14.25 | -10.92 | -10.75 | -12.05 | -12.45 | -12.51 | -11.12 | -10.12 | -10.12 | 71.60 |
| أوقيانوسيا      | 1.68   | 1.11   | 0.29   | 1.90   | 3.07   | 1.76   | 0.16   | 0.67   | 1.80   | 1.80   | 1.80   | 0.79   | 8.38  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- وضح شكل (1) مؤشر الانحراف في أسواق تصدير الفاصوليا المصرية لقارات العالم بشكل مجمل في عدة نقاط رئيسية هي:
- هناك انخفاض ملحوظ في مؤشر الانحراف في جميع الأسواق بعد عام 2012، مع استقرار نسبي في السنوات اللاحقة.
- فيما يخص قارة أفريقيا فقد بدأت بمعدل انحراف مرتفع في عام 2012، ثم شهدت انخفاضا حاداً واستقرت عند مستوى منخفض نسبياً.
- أما أمريكا الشمالية فقد بدأت بمعدل انحراف منخفض نسبياً واستمرت في الانخفاض بشكل طفيف حتى استقرت.
- أمريكا الجنوبية شهدت انخفاضا حاداً في البداية، ثم استقرت عند مستوى منخفض.
- أما آسيا فقد بدأت بمعدل انحراف مرتفع، ثم انخفضت بشكل كبير واستقرت عند مستوى متوسط.
- أوروبا شهدت انخفاضا تدريجياً واستقرت عند مستوى منخفض.
- أوقيانوسيا بدأت بمعدل انحراف مرتفع، ثم انخفضت بشكل كبير واستقرت عند مستوى منخفض.

من العرض السابق أمكن استخلاص بعض النتائج المهمة وهي:  
أن الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة قد يعكس تحسينات في جودة الإنتاج أو التكيف مع متطلبات الأسواق المختلفة. كما أن التباين بين المناطق يشير إلى اختلاف في التحديات أو الفرص في كل سوق، وبشكل عام، يمكن اعتبار هذا التحليل مؤشراً إيجابياً على قدرة مصر على تحسين استقرار صادراتها من الفاصوليا في الأسواق العالمية.

شكل (1) مؤشر الانحراف في أسواق تصدير الفاصوليا المصرية لقارات العالم خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: بيانات جدول (1) بالبحث.

فيما يخص الطماطم أشارت بيانات مؤشر الانحراف في أسواق تصديرها لقرارات العالم خلال الفترة (2012-2023)، الموضحة بجدول (2) والمرسومة بشكل (2): بالنسبة للسوق الإفريقية، تباينت المعدلات بشكل ملحوظ بين السنوات، إذ لوحظت تقلبات كبيرة، مما يشير إلى عدم استقرار في معدلات الانحراف، حيث بلغت القيمة الإجمالية لمؤشر  $(DX_i) = 64.450$  أما السوق في أمريكا الشمالية: أظهرت البيانات معدلات سالبة ثابتة إلى حد كبير مع قيم مرتبطة تقل تدريجياً في بعض السنوات، وقد سجلت قيمة انحراف عالية جداً،  $(DX_i) = 161.375$  ويشير ذلك إلى تفاوت كبير في الأداء رغم الاتجاه العام السلبي، مما قد يؤثر على القرارات التجارية. بخصوص السوق في أمريكا الجنوبية: كانت الأرقام منخفضة جداً ومتمركزة حول الصفر، مما يشير إلى استقرار نسبي في معدلات الانحراف عبر السنوات مع قيمة انحراف إجمالية صغيرة (1.088) ويعكس ذلك سؤفاً متساوي الأداء لا يظهر تقلبات كبيرة. أما السوق الآسيوية: فقد أظهرت البيانات معدلات عالية جداً من الانحرافات تتفاوت بشكل ملحوظ، وقد سجلت أعلى قيمة إجمالية للانحراف وهي (327.197)، مما يشير إلى سوق عالي التقلب، مما قد يعكس تأثيرات عدة عوامل متغيرة تؤثر على أداء الصادرات. أما السوق الأوروبية فقد سجلت معدلات سالبة بشكل ثابت مع تفاوت بسيط عبر السنوات. بلغت القيمة الإجمالية للانحراف (229.066)، مما يدل على تقلبات كبيرة نسبياً رغم استقرار الاتجاه العام بمعدلات سالبة، مما يشير إلى ارتباط الأداء بتغيرات اقتصادية أو تجارية محددة في المنطقة. أما سوق أوقيانوسيا فقد أظهرت المعدلات استقراراً ملحوظاً مع قيم قريبة من الصفر وتباين ضئيل جداً (0.118) ويشير هذا الاستقرار إلى سوق متزن جداً مع عدم وجود تقلبات ملحوظة في معدلات الانحراف خلال فترة الدراسة.

#### من الاستعراض السابق خلص البحث إلى ما يلي:

- الأسواق ذات القيم المطلقة المرتفعة (آسيا، أمريكا الشمالية، أوروبا) تعكس حالة من تقلبات كبيرة قد تؤثر على قرارات التصدير والاستراتيجيات التجارية.
- الأسواق قليلة التقلب (أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا) تظهر استقراراً نسبياً مما قد يجعلها أسواقاً أقل مخاطرة.
- تقع السوق الإفريقية في منتصف الطريق، حيث توضح تقلبات ملحوظة ولكن ليس بنفس حدة بعض الأسواق الأخرى.
- أشارت البيانات إلى أهمية التكيف مع متطلبات كل سوق لتحقيق استقرار أكبر في الصادرات.

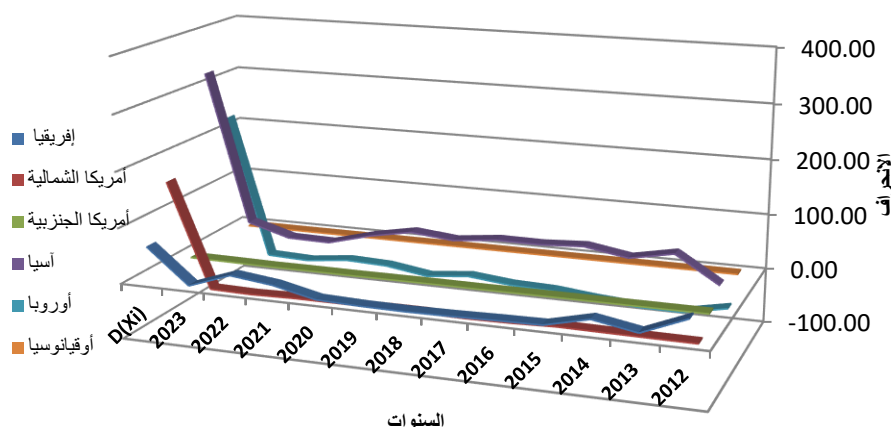
جدول (2) معدل الانحراف في أسواق تصدير الطماطم المصرية خلال الفترة (2012-2023)

| السنوات         | 2012    | 2013    | 2014    | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    | 2020    | 2021    | 2022    | 2023    | D(Xi)   |
|-----------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| إفريقيا         | 40.601  | 8.116   | 21.976  | 3.147   | 2.007   | 0.286   | -0.583  | 0.233   | 2.705   | 19.763  | 28.744  | 1.904   | 64.450  |
| أمريكا الشمالية | -26.342 | -26.000 | -25.439 | -24.719 | -27.276 | -28.346 | -27.271 | -27.378 | -26.860 | -26.952 | -28.767 | -27.399 | 161.375 |
| أمريكا الجنوبية | -0.117  | -0.206  | -0.156  | -0.202  | -0.289  | -0.357  | -0.058  | -0.244  | -0.465  | -0.227  | -0.362  | 0.509   | 1.088   |
| آسيا            | 25.256  | 73.176  | 57.821  | 70.656  | 66.319  | 66.844  | 58.424  | 65.884  | 51.415  | 31.319  | 32.689  | 54.591  | 327.197 |
| أوروبا          | -39.363 | -55.104 | -54.172 | -48.853 | -40.738 | -38.393 | -30.487 | -38.469 | -26.778 | -23.891 | -32.293 | -29.589 | 229.066 |
| أوقيانوسيا      | -0.035  | 0.018   | -0.030  | -0.028  | -0.023  | -0.034  | -0.026  | -0.025  | -0.016  | -0.012  | -0.011  | -0.015  | 0.118   |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.



شكل (2) معدل الانحراف في أسواق تصدير الطماطم المصرية خلال الفترة (2023-2012)



المصدر: بيانات جدول (2) بالبحث.

### مؤشرات انحراف صادرات مصر من الفاصوليا والبطاطم لأهم دول العالم:

يعرض جدول (3) معدل انحراف صادرات مصر من الفاصوليا للدول الرئيسية خلال الفترة 2023-2012، مما يوفر نظرة شاملة على الاتجاهات والتغيرات في هذه الصادرات. وأظهر الجدول أن صادرات الفاصوليا المصرية شهدت تقلبات ملحوظة في مؤشر الانحراف عبر سنوات الدراسة. كان معدل انحراف صادرات الفاصوليا إلى إنجلترا مستقرًا نسبيًا على مر سنوات الدراسة، حيث شهد زيادة طفيفة من 2012 إلى 2021، تلاها انخفاض في 2022 و 2023. تراوحت النسب بين 23.5% في عام 2013 و 43.57% في عام 2021، مما يشير إلى مستوى معتدل من النشاط التصديري. كما شهدت هولندا تقلبات كبيرة في معدلات انحراف الصادرات، حيث بلغت ذروتها 69.17% في عام 2014، بينما كانت الأدنى 45.44% عام 2015. أما معدلات انحراف الصادرات إلى إيطاليا ظلت منخفضة نسبيًا طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 9.09% في 2014 و 18.45% في 2021. أما معدلات انحراف الصادرات إلى ألمانيا كانت أكثر تقلبًا، حيث كانت الأدنى 19.03% في عام 2012 والأعلى 29.04% في عام 2015. تشير هذه المعدلات إلى مستوى معتدل من النشاط التصديري.

شهدت معدلات انحراف الصادرات إلى فرنسا تقلبات واضحة، بلغت ذروتها 54.2% في عام 2016 كحد أقصى، والأدنى 43.77% في عام 2023. أما بلجيكا فقد شهدت أعلى معدلات انحراف بين الدول، حيث تراوحت بين 60.87% في عام 2014 و 107.78% في عام 2021.

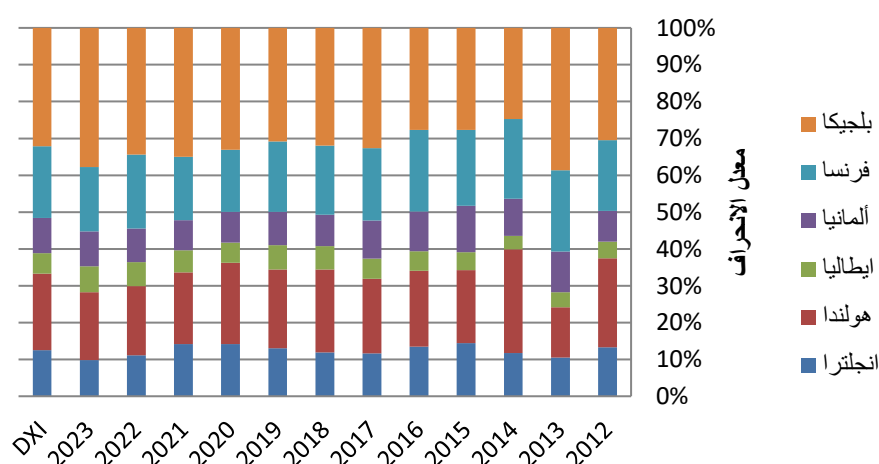
بشكل عام، تظهر معدلات انحراف صادرات الفاصوليا المصرية تبايناً كبيراً عبر الدول المختلفة، حيث تُظهر بلجيكا وهولندا أعلى مستويات للانحراف، بينما تُظهر إيطاليا وألمانيا مستويات انحراف أقل. كما تبين أن بلجيكا كانت الأكثر استقراراً في معدل الانحراف، مما يشير إلى اعتماد كبير على هذه السوق. بينما كانت إيطاليا هي الأقل في متوسط معدل الانحراف، مما يدل على استقرار الطلب.

جدول (3) معدل انحراف الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول خلال الفترة (2012 - 2023)

| السنوات | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021   | 2022  | 2023  | DXI    |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|-------|--------|
| انجلترا | 30.64 | 23.50 | 28.79 | 33.15 | 33.12 | 31.69 | 32.35 | 33.13 | 39.51 | 43.57  | 28.73 | 24.58 | 191.38 |
| هولندا  | 55.53 | 30.52 | 69.17 | 45.44 | 50.47 | 55.32 | 61.16 | 54.31 | 61.40 | 60.24  | 48.68 | 46.12 | 319.19 |
| إيطاليا | 10.49 | 9.14  | 9.09  | 11.00 | 12.97 | 15.00 | 17.26 | 16.73 | 15.16 | 18.45  | 17.02 | 17.71 | 85.01  |
| ألمانيا | 19.03 | 24.56 | 24.65 | 29.04 | 26.61 | 28.21 | 23.26 | 23.00 | 23.34 | 25.26  | 23.62 | 23.59 | 147.09 |
| فرنسا   | 44.18 | 49.42 | 53.09 | 47.10 | 54.20 | 53.74 | 50.97 | 48.64 | 46.74 | 53.04  | 51.92 | 43.77 | 298.41 |
| بلجيكا  | 70.17 | 86.30 | 60.87 | 63.50 | 68.05 | 89.02 | 86.79 | 78.29 | 92.15 | 107.78 | 89.10 | 94.63 | 493.32 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

شكل (3) معدل انحراف الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: بيانات جدول (3) بالبحث.

يتضح من جدول (4) وشكل (4) تحليلاً لمؤشر الانحراف (DXI) لصادرات مصر من الطماطم خلال الفترة (2012- 2023)، موزعة حسب الوجهات الرئيسية لدول العالم، مما يسمح بمقارنة أداء الصادرات عبر السنوات، ويؤكد هذا التحليل على فهم ديناميكيات مؤشر الانحراف وعلاقته بتوزيع الصادرات على مختلف الأسواق. أظهر الجدول تذبذباً واضحاً في قيمة مؤشر الانحراف خلال الفترة المدروسة لأهم الدول. حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 1394.404 في عام 2012 إلى 1750.734 في عام 2013، ثم انخفضت تدريجياً حتى وصلت إلى 1584.491 في عام 2017، قبل أن تشهد ارتفاعاً مجدداً. هذا التذبذب يُشير إلى حساسية صادرات الطماطم المصرية لتقلبات السوق

والعوامل المؤثرة عليها. في روسيا تراوح معدل الانحراف بين 175.910 في عام 2018 و31.434 في عام 2023. ذا التفاوت الكبير يُشير إلى تأثير الصادرات بعوامل متغيرة، ربما تكون جيوسياسية أو اقتصادية. أما هولندا فقد شهدت استقرارًا أكبر مقارنة بروسيا، حيث تراوح معدل الانحراف بين 133.641 في عام 2018 و63.427 في عام 2023. على الرغم من وجود تذبذب، إلا أنه أقل بكثير من روسيا، مما يُشير إلى سوق أكثر استقرارًا. تراوح معدل الانحراف في بريطانيا بين 153.158 في عام 2017 و22.800 في عام 2023. هذا التذبذب، وإن كان أقل من روسيا، لا يزال يُشير إلى وجود عوامل تؤثر على استقرار الصادرات إلى بريطانيا.

أظهرت إيطاليا تذبذبًا ملحوظًا، حيث تراوح معدل الانحراف بين 160.053 في عام 2017 و22.411 في عام 2023. أما الإمارات فقد تراوح معدل الانحراف بين 517.504 في عام 2016 و235.226 في عام 2022. هذا التذبذب الكبير يُشير إلى حساسية سوق الإمارات العربية المتحدة للعوامل الخارجية. ويُظهر الـ DXI تذبذبًا كبيرًا أيضًا، حيث تراوح بين 790.227 في عام 2019 و139.404 في عام 2023. ويُشير ذلك إلى أن صادرات الطماطم المصرية بشكل عام عرضة للتذبذب.

من المثير للاهتمام ملاحظة الانخفاض الكبير في معدل الانحراف لمعظم الدول في عام 2023. ويُشير ذلك إلى تحسن في استقرار الصادرات، ولكنه يتطلب مزيدًا من التحقيق لفهم أسبابه. هل هو نتيجة لتغييرات في السياسات التجارية، أم تحسن في سلاسل الإمداد، أو عوامل أخرى؟

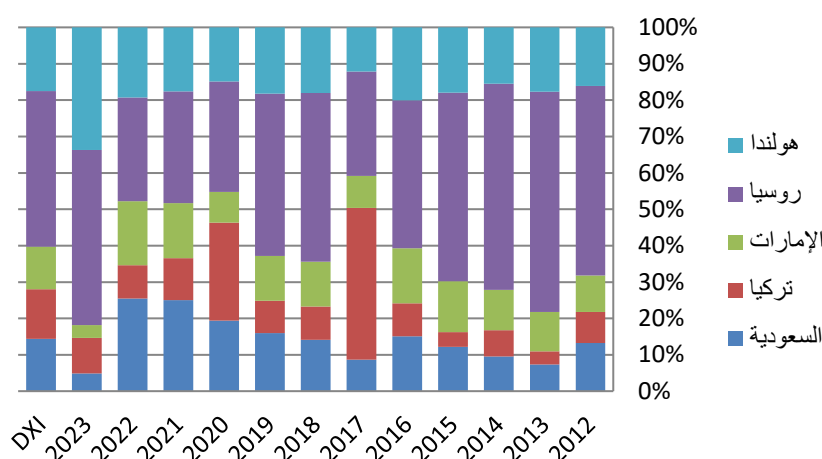
جدول (4) معدل انحراف الصادرات المصرية من الطماطم خلال الفترة (2012 - 2023)

(ألف طن)

| السنة    | 2012    | 2013    | 2014    | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    | 2020    | 2021    | 2022    | 2023    | DXI      |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|----------|
| السعودية | 203.807 | 103.523 | 141.878 | 156.515 | 171.090 | 156.481 | 175.910 | 199.575 | 296.006 | 345.088 | 320.163 | 31.434  | 1150.734 |
| تركيا    | 130.074 | 51.387  | 108.377 | 51.598  | 102.216 | 751.843 | 113.641 | 111.318 | 409.970 | 159.728 | 114.152 | 63.427  | 1083.865 |
| الإمارات | 153.926 | 153.240 | 164.851 | 180.285 | 171.262 | 160.053 | 153.136 | 153.731 | 129.348 | 208.689 | 221.119 | 22.880  | 936.260  |
| روسيا    | 799.453 | 855.798 | 846.832 | 664.301 | 460.735 | 517.504 | 575.614 | 556.385 | 462.634 | 424.260 | 358.282 | 310.674 | 3416.235 |
| هولندا   | 247.841 | 250.709 | 230.749 | 230.927 | 227.626 | 218.921 | 224.577 | 227.798 | 226.507 | 242.600 | 242.349 | 218.203 | 1394.404 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

شكل (4) معدل انحراف الصادرات المصرية من الطماطم لأهم الدول خلال الفترة (2012 - 2023)



المصدر: بيانات جدول (4) بالبحث.

### التنوع الجغرافي الفعال:

يشير مصطلح التنوع الجغرافي الفعال إلى التوزيع المتعمد لصادرات الدولة عبر مجموعة من الأسواق الدولية. والهدف من ذلك هو تحسين العلاقات التجارية والحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على مناطق أو شركاء محددين أو الاضطرابات السياسية بين الدول. ويسلط هذا المفهوم الضوء على أهمية تعدد وجهات التصدير لتعزيز الاستقرار وتعزيز مرونة الاقتصاد. ومن خلال تنويع الصادرات عبر مناطق جغرافية مختلفة، يمكن للدول إنشاء حاجز ضد الركود الاقتصادي أو الصراعات الجيوسياسية التي قد تعطل التجارة مع حلفاء معينين.

إن فهم التنوع الجغرافي الفعال يتطلب أيضاً دراسة هوامش النمو الواسعة والمكثفة للصادرات. ويرتبط الهامش الواسع بتنوع المنتجات المصدرة عبر أسواق مختلفة، في حين يركز الهامش المكثف على حجم المنتجات الحالية المباعة داخل تلك الأسواق. إن تحقيق التوازن بين هذين البعدين أمر حيوي لتعزيز إمكانات التصدير؛ وبالتالي، يتعين على الدول أن تسعى إلى إستراتيجية تتضمن دخول أسواق جديدة مع زيادة المبيعات في الأسواق القائمة في نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقرب الجغرافي والعلاقات التجارية التاريخية تسهيل الوصول إلى أسواق معينة، مما قد يحسن كفاءة أنشطة التصدير (البنك الدولي، 2020).

غالباً ما تظهر البلدان ذات محافظ التصدير المتنوعة مرونة اقتصادية وتعقيداً أكبر، مما يدل على قدرتها على إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة (Lian, 2021). لذلك، فإن تعزيز التنوع الجغرافي الفعال لا يعزز الأداء التجاري الحالي فحسب، بل يضع أيضاً أساساً قوياً للنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل.

#### الفاصوليا:

يوضح جدول (5) والشكل البياني (5) العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومخاطر التقلب، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي الأمثل للصادرات في مختلف سيناريوهات النمو لأسواق تصدير الفاصوليا الرئيسية وهأسواق الاتحاد الأوروبي ممثلة في كل من إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا.

في الجدول تمثل الأعمدة من A إلى G سيناريوهات مختلفة للمزيج التسويقي عند معدلات نمو الصادرات بدءاً من 4% وحتى 26%. أما توزيع الصادرات، فتوضح النسب المئوية أمام كل دولة التوزيع الجغرافي الأمثل للصادرات لكل سيناريو نمو. ويقاس مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) مستوى تركيز السوق فكلما انخفضت قيمته، دل ذلك على توزيع جغرافي أوسع للصادرات، والعكس صحيح.

عند النقطة A: بلغ معدل النمو 4% (نمو طبيعي مُنخفض)، والمخاطرة مُنخفضة، وقيمة HHI مُنخفضة (0.235) مما يُشير إلى توزيع جغرافي مُتنوع، أما المزيج الفعال فهو توزيع مُتوازن نسبياً بين الأسواق، مع تركيز طفيف على إنجلترا (35%) وألمانيا (20%).

عند النقطة B: بلغ معدل النمو 8%، والمخاطرة مُنخفضة إلى مُتوسطة. HHI مُرتفع قليلاً (0.363). أما المزيج الفعال عند هذه النقطة فقد صاحبه تركيز أعلى على إنجلترا (56%)، مما يزيد من المخاطرة مقارنة بالنقطة A.

في النقطة C: كان معدل النمو 13%، والمخاطرة مُتوسطة، وHHI مُرتفع (0.347).

شهد المزيج الفعال انخفاض حاد في الاعتماد على إنجلترا (43%) مع زيادة نصيب هولندا ليصل إلى 38%، ونصيب إيطاليا (9%) وبلجيكا (10%).

عند النقطة D: بلغ معدل النمو 20%، والمخاطرة مُتوسطة إلى عالية، وانخفض HHI إلى (0.26) بسبب زيادة الانتشار بين الأسواق بما فيها الأسواق الجديدة (بلجيكا وهولندا). أما المزيج الفعال فقد شهد توزيع أكثر تنوعاً يشمل بلجيكا وهولندا، مما يُقلل من التركيز على سوق واحدة، ولكن يُشير زيادة نصيب الأسواق الجديدة إلى زيادة في المخاطرة.

عند النقطة E: بلغ معدل النمو 22%، وكانت المخاطرة عالية، وHHI مُرتفع قليلاً (0.275). وشهد المزيج الفعال زيادة كبيرة في الاعتماد على هولندا (32%)، مع انخفاض في نصيب إنجلترا ليصل إلى (35%). هذا التغيير يُمثل مخاطرة مرتبطة بزيادة نصيب دولة ذات حصة قليلة نسبياً في الأصل.

النقطة F: كان معدل النمو 24%، والمخاطرة عالية جداً، وHHI مُنخفض (0.237) بسبب زيادة التوزيع بين الأسواق. شهد المزيج الفعال تنوع أكبر من السابقين، لكن مع تركيز أكبر على بلجيكا (30%) وهولندا (31%)، وهذان السوقان يمثلان مصدراً رئيسياً للنمو، ولكن أيضاً مصدراً للمخاطرة.

النقطة G: كان معدل النمو 26%، والمخاطرة عند أعلى مستوى، وكان HHI عالي جداً (0.820) مما يدل على تركيز شديد. وصاحب المزيج الفعال تركيز مُفرط على هولندا بنسبة (90%)، مما يُمثل مخاطرة كبيرة جداً مرتبطة بتقلبات هذا السوق.

أوضح الشكل (5) أن تحقيق معدلات نمو أعلى يتطلب مستوى أعلى من "التوسع"، مما ينعكس في زيادة المخاطر (كما هو موضح بزيادة الجزء الأحمر من

الأعمدة)، وارتفاع المخاطر مع زيادة معدل النمو، وذلك يتوافق مع مفهوم حدود الكفاءة، حيث أن العائد الأعلى يقترب بمخاطر أعلى.

يمكن ملاحظة أن سيناريوهات النمو الأعلى (E, F, G) تتطلب توزيعاً جغرافياً أكثر تركيزاً (كما يتضح من ارتفاع قيم HHI في جدول 5). على سبيل المثال، في السيناريو G عند معدل نمو 26%، يتم توجيه 90% من الصادرات إلى هولندا فقط، مما يرفع من قيمة HHI بشكل كبير. يشير ذلك إلى أن التركيز الجغرافي، على الرغم من أنه قد يساهم في تحقيق معدلات نمو عالية، إلا أنه يزيد من مخاطر التقلب.

#### اختيار أفضل النقاط على منحنى حدود الكفاءة:

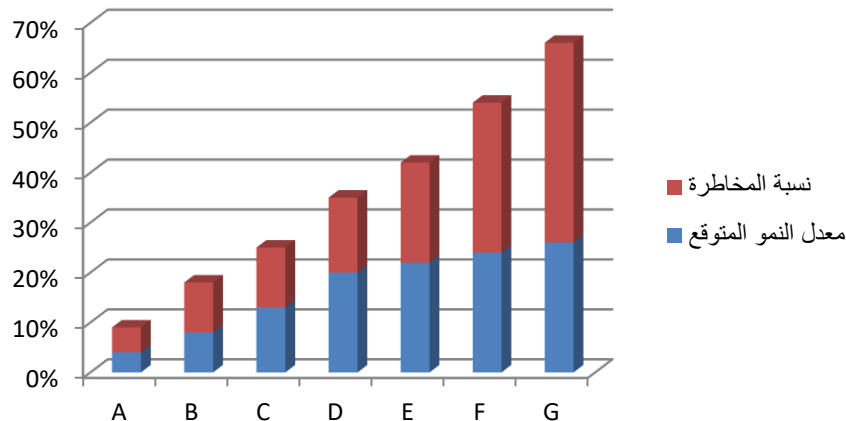
- إذا كانت الدولة متحفظة تجاه المخاطر، فإن النقطة A أو B تعتبر الخيار الأفضل. فهي توفر نمواً معتدلاً مع أدنى مستوى من المخاطر وتوزيع جغرافي أوسع نسبياً.
  - إذا كانت الدولة تبحث عن توازن بين النمو والمخاطرة، فإن النقطة D أو E تعتبر خياراً مناسباً. فهي تحقق معدل نمو جيد مع مستوى مخاطرة متوسط.
  - أما إذا كانت الدولة تسعى لتحقيق أقصى نمو ممكن ومستعدة لتحمل مخاطر عالية، فإن النقطة F أو G تكون مناسبة. لكن يجب مراعاة أن التركيز الجغرافي المرتفع في هذه السيناريوهات يجعلها عرضة لتقلبات السوق.
- كلما زاد معدل النمو المستهدف زادت المخاطرة، ويجب على الدولة أن تختار النقطة التي توازن بين طموحاتها في النمو وقدرتها على تحمل المخاطر. يُفضل دائماً التنويع الجغرافي للحد من المخاطر، إلا إذا كانت هناك فرصة نمو استثنائية في سوق محددة تُبرر التركيز عليها.

جدول (5) المزيج التسويقي والتوزيع الجغرافي الأمثل لصادرات مصر من الفاصوليا

| نقطة المزيج التسويقي | A     | B     | C     | D     | E     | F     | G     |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل النمو المتوقع   | 4%    | 8%    | 13%   | 20%   | 22%   | 24%   | 26%   |
| نسبة المخاطرة        | 5%    | 10%   | 12%   | 15%   | 20%   | 30%   | 40%   |
| التباين النسبي       | 25%   | 28%   | 32%   | 41%   | 47%   | 52%   | 56%   |
| انجلترا              | 35%   | 56%   | 43%   | 25%   | 35%   | 14%   | 0%    |
| ألمانيا              | 20%   | 14%   | 0%    | 10%   | 15%   | 12%   | 0%    |
| إيطاليا              | 20%   | 10%   | 9%    | 3%    | 0%    | 13%   | 0%    |
| بلجيكا               | 15%   | 10%   | 10%   | 32%   | 20%   | 30%   | 10%   |
| هولندا               | 10%   | 10%   | 38%   | 30%   | 30%   | 31%   | 90%   |
| مؤشر هيرشمان         | 0.235 | 0.363 | 0.347 | 0.266 | 0.275 | 0.237 | 0.820 |

المصدر: حسب من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Excel Microsoft.

شكل (5) حدود الكفاءة لصادرات مصر من الفاصوليا



المصدر: رسمت باستخدام بيانات جدول (5).

#### الطماطم:

يوضح جدول (6) المزيج التسويقي والتوزيع الجغرافي الأمثل لصادرات مصر من الطماطم، والشكل البياني (6) يوضح حدود الكفاءة والعلاقة بين معدل نمو صادرات الطماطم ومخاطر التقلب، لمساعدة متخذي القرار والمصدرين على اختيار المزيج التسويقي الأنسب وفقاً لشهيته للمخاطرة وأهدافه للنمو. حيث تبين من الجدول والشكل المذكوران ما يلي:

- النقطة A، شهدت نمو مُنخفض ومخاطرة مُنخفضة، ويعتبر معدل النمو 5% نمواً طبيعياً مُتوازناً، مُعتمداً بشكل رئيسي على الطلب الحالي في الأسواق، حيث يأتي الجزء الأكبر من النمو من النمو الطبيعي، والذي يُقلل من الاعتماد على التوسع في أسواق جديدة أو زيادة الحصة السوقية. وشكل المزيج الفعال توزيع مُتوازن نسبياً بين الأسواق، مع تركيز مُعقول على السعودية (40%)، والإمارات (25%) وتركيا (20%). هذا التوزيع يُقلل من تأثير أي صدمة في سوق مُحدد. كان مؤشر HHI مُنخفض (0.275) مما يؤكد التوزيع المُتنوع. ويعتبر هذا المزيج مناسباً للحكومات المُتحفظة التي تُفضل الاستقرار وتجنب المخاطر، حتى لو كان ذلك على حساب النمو المُرتفع.

- النقطة B ذات نمو مُتوسط ومخاطرة مُتوسطة، حيث بلغ معدل النمو 12%، ويعتبر نمو جيد، يُشير إلى بدء التوسع في الأسواق. المخاطرة المُتوسطة تؤدي إلى زيادة مساهمة "التوسع" في النمو الكلي، مما يعني زيادة الاعتماد على الأسواق الناشئة بالنسبة للمستوردين من مصر. شهد المزيج الفعال تركيزاً أكبر على السوق السعودي (51%)، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية (25%)، واستحوذت الإمارات على (13%). هذا التركيز يزيد من المخاطرة مقارنة بالنقطة A، وبلغ مؤشر HHI (0.346) مما يُشير إلى تركيز أعلى. ويعتبر هذا

المزيج مُناسباً إذا استهدفت الدولة التوازن بين النمو والمخاطرة، وتقبل مستوي متوسطاً من المخاطرة لتحقيق نمو أعلى.

- النقطة C تميزت بنمو جيد ومخاطرة مُتوسطة، بلغ معدل النمو 17% وهو نمو جيد، وكانت المخاطرة مُتوسطة، ولكنها مُوزعة بشكل أفضل. يشير انخفاض مؤشر HHI (0.220)، إلى توزيع أكثر تنوعاً. شهد المزيج الفعال انخفاض حاد في حصة السعودية (20%)، مع ظهور روسيا كسوق رئيسي (20%)، وكذلك الإمارات (20%) وتركيا (10%). هذا التنوع يُقلل من المخاطرة المرتبطة بالاعتماد على سوق واحد. يعتبر هذا المزيج مُناسب للحكومات التي تسعى للنمو مع إدارة فعالة للمخاطر عبر التنوع الجغرافي.

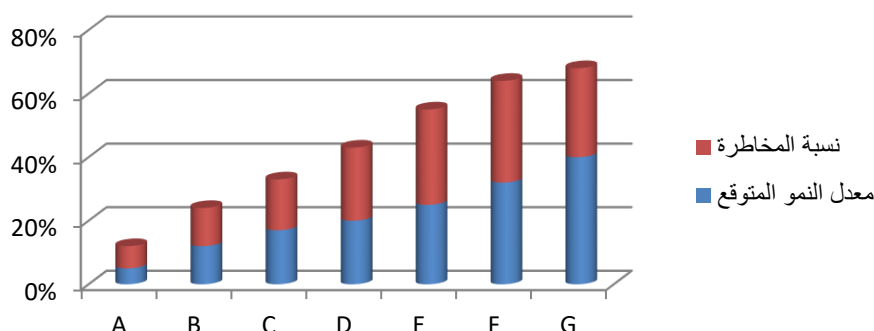
- النقطة D تميزت بنمو عالي ومخاطرة مُتوسطة إلى عالية، حيث بلغ معدل النمو 20%، أما مؤشر HHI ارتفع قليلاً لـ 0.249. ويعتبر هذا المزيج الفعال توزيع جيد بين السعودية (20%)، وهولندا (32%)، وروسيا (30%)، مع مساهمات مُتواضعة لباقي الأسواق. ويعتبر هذا المزيج مُناسباً إذا استهدفت الدولة نمواً أعلى وتقبلت مستوى مخاطرة أعلى نسبياً، مع الحفاظ على تنوع مُناسب.

جدول (6) المزيج التسويقي والتوزيع الجغرافي الأمثل لصادرات مصر من الطماطم

| نقطة المزيج        | A     | B     | C     | D     | E     | F     | G     |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل النمو المتوقع | 5%    | 12%   | 17%   | 20%   | 25%   | 32%   | 40%   |
| نسبة المخاطرة      | 7%    | 12%   | 16%   | 23%   | 30%   | 32%   | 28%   |
| التباين النسبي     | 18%   | 22%   | 28%   | 31%   | 39%   | 45%   | 52%   |
| السعودية           | 40%   | 51%   | 20%   | 20%   | 25%   | 10%   | 0%    |
| تركيا              | 20%   | 25%   | 10%   | 10%   | 10%   | 10%   | 0%    |
| الإمارات           | 25%   | 13%   | 20%   | 8%    | 10%   | 15%   | 0%    |
| روسيا              | 10%   | 6%    | 20%   | 30%   | 20%   | 30%   | 30%   |
| هولندا             | 5%    | 5%    | 30%   | 32%   | 35%   | 35%   | 70%   |
| مؤشر هيرشمان       | 0.275 | 0.346 | 0.220 | 0.249 | 0.245 | 0.255 | 0.580 |

المصدر: حسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Excel Microsoft.

شكل (6) الحدود الفعالة لصادرات مصر من الطماطم



المصدر: رسمت باستخدام بيانات جدول (5).



- النقطة E تضمنت نمو عالي جداً وكذلك مخاطرة عالية، بلغ معدل النمو 25%، وهو معدل نمو كبير، كذلك كانت المخاطرة عالية، مع زيادة كبيرة في "التوسع"، ومؤشر HHI منخفض نسبياً (0.245). شهد المزيج الفعال زيادة ملحوظة في حصة هولندا (35%)، مع مساهمات من السعودية (25%) وروسيا (20%)، وتركيا والإمارات (10%) لكل منهما. هذا التنوع يُخفف من المخاطرة، ولكن الاعتماد المتزايد على هولندا يُمثل نقطة قلق. ويصبح هذا المزيج مُناسباً لحكومات طموحة في النمو وتستطيع تحمل مخاطر أعلى، مع التركيز على فرص النمو في السوق الهولندي.

- النقطة F تمثل معدل نمو عالي جداً وكذلك مخاطرة عالية جداً، حيث بلغ معدل النمو 32% وهو معدل نمو كبير جداً، مع انخفاض لمؤشر HHI حيث بلغ (0.255)، عند هذه النقطة من حدود الكفاءة شهد المزيج الفعال تغير جذري في التوزيع الجغرافي، حيث خرجت كل من السعودية، وتركيا، والإمارات تماماً من المزيج التسويقي، وأصبح هناك تركيز كبير على روسيا (30%) وهولندا (70%)، وهذا التغيير الجذري يُمثل مخاطرة كبيرة، بالرغم من انخفاض HHI نسبياً. ويعتبر هذا المزيج مُناسب لحكومات تُركز على النمو بأي ثمن وتتحمل مخاطر عالية جداً. هذا الخيار يتطلب دراسة متأنية لأسواق روسيا، وهولندا لتقييم المخاطر بدقة.

- النقطة G شهدت أعلى نمو مع أعلى مخاطرة، حيث بلغ معدل النمو 40% وهو أعلى معدل نمو ممكن. وارتفاع كبير في مؤشر HHI (0.580) بسبب التركيز المُفرط. عند هذه النقطة شهد المزيج الفعال تركيز ضخم على السوق الهولندي (70%)، وروسيا (30%). هذا التركيز الشديد يُمثل مخاطرة كبيرة جداً، حيث أن أي مشكلة في السوق الهولندي ستؤثر بشكل كارثي على الصادرات. ويعتبر هذا المزيج مُناسب لحكومات تُراهن بشكل كبير على السوق الهولندي وتقبل مستوى مخاطرة قد يكون غير مُبرر في مُعظم الحالات.

يستخلص من العرض السابق أنه يجب على المسؤولين عن رسم السياسة التصديرية للحاصلات الزراعية، أن تختار النقطة على منحنى حدود الكفاءة التي تُحقق التوازن الأمثل بين طموحاتها في النمو وقدرتها على تحمل المخاطر، وبالرغم من كون التنوع الجغرافي يُقلل من المخاطر، لكن التركيز على أسواق مُحددة قد يكون مُبرراً في بعض الحالات إذا كانت تُقدم فرص نمو كبيرة. كما يجب دراسة كل سوق بعناية لتقييم المخاطر والفرص بدقة قبل اتخاذ القرار النهائي.

#### المناقشة:

مع إعادة مصر معايرة استراتيجياتها التصديرية، تبدو آفاق محصولي الفاصوليا والطماطم واعدة وسط تقلبات الطلب العالمي، ويعتبر الدفع نحو تنويع أسواق التصدير واضح حيث تهدف مصر إلى تقليل اعتمادها على الشركاء التقليديين مثل الاتحاد الأوروبي مع البحث عن فرص جديدة في الأسواق الآسيوية. علاوة على ذلك، يكشف مؤشر التعقيد الاقتصادي أن مصر تتخلف عن منافسيها الإقليميين مثل المغرب وتركيا، مما يشير إلى وجود مجال كبير لتعزيز تطور الصادرات (مجموعة البنك الدولي، 2020). سلط البحث الضوء على أنه في حين بذلت مصر جهوداً جديرة بالثناء لتنويع صادراتها الزراعية، وخاصة فيما يتعلق بالفاصوليا والطماطم، لا تزال هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة في المجالات الزراعية الأخرى، وعلى الرغم من مواجهة العقبات مع المحاصيل التقليدية مثل الأرز والقطن بسبب ضغوط السوق الخارجية واللوائح المحلية، فإن الفرص وفيرة للنمو من

خلال رفع معايير الجودة وتقليل الفاقد. علاوة على ذلك، تعتبر الحواجز الفنية من العوامل الرئيسية المؤثرة على قدرة الشركات الصغيرة على اختراق الأسواق المتنوعة بفعالية. ويؤكد ذلك على ضرورة تعزيز الدعم لصغار المصدرين من خلال سياسات متخصصة تهدف إلى تعزيز قدرتهم التنافسية. إن معالجة قضايا مثل تحسين جودة المنتجين خلال الاهتمام بالمواصفات القياسية للمنتجات، واستراتيجيات الوصول إلى الأسواق المصممة خصيصاً لأحجام الشركات المختلفة، والاستفادة من الطلب العالمي المتزايد للسلع ذات القيمة الأعلى، تقدم فرصاً يمكن أن تعزز بشكل كبير من مكانة مصر في الأسواق الدولية في المستقبل، كما أن الجهود المتضافرة ضرورية لمعالجة أوجه القصور الهيكلية القائمة. تمتلك مصر فرص تصديرية هائلة غير مستغلة يمكن تحقيقها من خلال تعزيز القدرة التنافسية في كل من الأسواق الأوروبية والآسيوية، علاوة على ذلك، يشير تحول شبكات التجارة إلى سوق عالمية مترابطة بشكل كبير إلى أن المصدرين المصريين يجب أن يستغلوا التقدم التكنولوجي والابتكار لتمييز منتجاتهم، وبالتالي وضع أنفسهم بشكل مفيد داخل أطر التجارة المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بالحواجز الفنية أمام التجارة أمر حيوي؛ حيث إن معالجة هذه العوائق يمكن أن يحسن فرص الشركات في دخول السوق مع خفض معدلات الخروج، وخاصة في الزراعة. ويسلط هذا الفهم الضوء على أن التدابير السياسية الرامية إلى الحد من الحواجز الفنية من شأنها أن تسهل تنويع السوق على نطاق أوسع وتساهم في نهاية المطاف في زيادة أحجام الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد مصر التاريخي على مجموعة ضيقة من الصادرات يوضح ضرورة تعزيز الأسواق الجديدة جنباً إلى جنب مع دعم الأسواق الحالية. كما أن اتباع إستراتيجية شاملة تجاه الأسواق الناشئة في آسيا وأوروبا تمكن مصر من اغتنام فرص النمو مع تقليل المخاطر المرتبطة بالإفراط في الاعتماد على الأسواق القائمة، وذلك من خلال تهيئة بيئة تشجع الاستثمار في منهجيات زراعية متنوعة وإعطاء الأولوية للتحالفات الإستراتيجية مع الشركاء الدوليين، مما يمكن مصر من تعزيز مكانتها كمصدر تنافسي قادر على الاستجابة بفعالية لاتجاهات الطلب العالمي.

#### مقترحات السياسة لتعزيز الوصول إلى الأسواق:

- لتعزيز إستراتيجية تنويع الصادرات المصرية، وزيادة حجم الصادرات الزراعية وخاصة الفاصوليا والبطاطم، فإن وضع إستراتيجية شاملة أمر بالغ الأهمية، وعلى ذلك تتمثل مقترحات السياسة فيما يلي:
- إعطاء الأولوية لجودة المنتج وتوحيده من خلال بروتوكولات التصنيف والفرز والذي من شأنه أن يعزز مكانة مصر في السوق العالمي.
  - بناء تحالفات إستراتيجية مع المستوردين في الأسواق الواعدة أمر ضروري لإنشاء سلاسل إمداد موثوقة تضمن التسليم المستمر للمنتجات عالية الجودة.
  - التوسع في دول جنوب وشرق أوروبا، جنباً إلى جنب مع الأسواق الراسخة، يمكن أن يخفف من المخاطر المرتبطة بتقلبات الطلب.
  - يوفر الوصول إلى المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) فرصاً كبيرة للمصدرين المصريين للوصول إلى السوق الأمريكية المعفاة من الرسوم الجمركية.

- تحسين استراتيجيات التسويق أمر بالغ الأهمية، بالإضافة الى تطوير شبكات قوية تستخدم التقنيات المتقدمة لمراقبة اتجاهات السوق (التسويق الالكتروني)، مما يمكن المصدرين من اتخاذ قرارات مستنيرة.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية، مثل أنظمة التخزين البارد والنقل، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على نضارة المنتجات، وهو ما يؤثر على القدرة التنافسية.
- مبادرات التدريب وتعزيز ثقافة الابتكار التي تستهدف صغار المزارعين حول الممارسات المستدامة يمكن أن تعمل على تحسين جودة المنتجات بشكل كبير وتتماشى مع الاتجاهات العالمية الواعية بيئياً.

### الملخص:

عد مصر دولة ذات إرث زراعي عريق، وتتمتع بمزايا طبيعية وموقع استراتيجي يؤهلها لتكون لاعباً رئيسياً في سوق الصادرات الزراعية العالمية، خاصة مع إمكانية الإنتاج على مدار العام والوصول للأسواق الأوروبية والعربية. وتبرز محاصيل مثل الطماطم (التي تحتل مصر المرتبة الخامسة عالمياً في إنتاجها) والفاصوليا كصادرات ذات أهمية متزايدة. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات تشمل الاعتماد على الصادرات التقليدية، وضعف مشاركة صغار المزارعين، والمشاكل اللوجستية، والحاجة إلى التنويع لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمرونة في مواجهة تقلبات السوق العالمية.

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية والإمكانات الكبيرة لصادرات مصر من الفاصوليا والطماطم، إلا أن الاعتماد المفرط على عدد محدود من أسواق التصدير يعرض هذا القطاع لمخاطر سوقية وتقلبات في العوائد، مما يحد من قدرته التنافسية واستدامته. وتتمثل الفجوة المعرفية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها في غياب استراتيجيات واضحة ومُحسنة للتوزيع الجغرافي الأمثل لهذه الصادرات، بحيث توازن بين هدفين تعظيم معدلات النمو وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق.

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى تحديد وتطوير استراتيجيات التوزيع الجغرافي الأمثل لصادرات مصر من الفاصوليا والطماطم، بما يعزز استقرار العائدات ويقلل المخاطر السوقية. وتشمل الأهداف الفرعية: (1) تحليل درجة التركيز الجغرافي الحالية لصادرات المحصولين وتأثيرها على المخاطر؛ (2) تحديد وتقييم الأسواق العالمية البديلة ذات الإمكانات العالية؛ (3) تطوير نموذج لتحديد المزيج الأمثل من أسواق التصدير الذي يوازن بين العائد والمخاطر؛ (4) تقديم مقترحات سياسية لدعم تنفيذ استراتيجيات التنويع الفعالة.

اعتمد البحث على منهج كمي تحليلي، مستخدماً بيانات السلاسل الزمنية للفترة (2012-2023) من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات التجارة الخارجية بالأمم المتحدة (UN Comtrade). تم توظيف أدوات تحليلية متعددة: (أ) مؤشر الانحراف: لتقييم مدى تنوع وتوزيع الصادرات الفعلية عبر الأسواق المختلفة مقارنة بالتوزيع المثالي؛ (ب) نموذج ماركويتز: لتحسين المحافظ الاستثمارية، حيث تم تطبيقه لتحديد المزيج الأمثل من أسواق التصدير (المحفظة التصديرية) الذي يحقق أعلى عائد متوقع (معدل نمو الصادرات) عند مستوى معين من المخاطرة (تقلبات الصادرات) أو أقل مخاطرة ممكنة عند مستوى عائد معين؛ (ج) منحنى حدود الكفاءة: (Efficient Frontier) لتصوير

العلاقة بين العائد والمخاطرة لمختلف محافظ الأسواق الممكنة؛ (د) مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس درجة التركيز الجغرافي في كل مزيج تسويقي مقترح على منحنى الكفاءة.

كشف التحليل عن تباين كبير في أداء واستقرار الصادرات عبر الأسواق. لصادرات (الفاصوليا)، أظهرت أسواق إفريقيا وأمريكا الشمالية استقراراً نسبياً أو اتجاهًا إيجابيًا، بينما شهدت أسواق أوروبا وآسيا تراجعاً ملحوظاً. وعلى مستوى الدول، أظهرت بلجيكا وهولندا أعلى معدلات انحراف (تقلب)، بينما كانت إيطاليا وألمانيا الأقل. بالنسبة لصادرات الطماطم، لوحظ تقلب كبير في الأسواق الرئيسية مثل آسيا (الأعلى تقلباً)، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، بينما كانت أسواق أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا أكثر استقراراً ولكن بحجم صغير. وشهدت أسواق دول مثل السعودية وروسيا والإمارات تذبذباً كبيراً في مؤشر الانحراف.

من تحليل حدود الكفاءة ونموذج ماركويتز: أكدت النتائج وجود علاقة مقايضة واضحة بين السعي لتحقيق معدلات نمو أعلى للصادرات وبين مستوى المخاطرة المقبول. بالنسبة للفاصوليا: تتطلب معدلات النمو المنخفضة (4-8%) توزيعاً متنوعاً نسبياً ومخاطر منخفضة (HHI منخفض)، مع تركيز معتدل على أسواق مثل إنجلترا وألمانيا. بينما يتطلب تحقيق معدلات نمو أعلى (20-26%) زيادة التركيز بشكل كبير على أسواق محددة مثل هولندا وبلجيكا، مما يرفع المخاطر ومؤشر HHI بشكل ملحوظ (يصل إلى 0.820 في سيناريو النمو الأعلى).

بالنسبة للطماطم: تتطلب معدلات النمو المنخفضة (5%) توزيعاً متنوعاً ومخاطر منخفضة (HHI منخفض)، بالتركيز على السعودية والإمارات وتركيا. بينما يتطلب تحقيق معدلات نمو أعلى (25-40%) زيادة الاعتماد بشكل كبير على أسواق هولندا وروسيا، مما يرفع المخاطر ومؤشر HHI يصل إلى 0.580 في سيناريو النمو الأعلى).

أظهر التحليل أن اختيار المزيج التسويقي الأمثل يعتمد بشكل أساسي على مدى استعداد صانع القرار لتحمل المخاطر مقابل تحقيق النمو.

تؤكد النتائج على الإمكانات الكبيرة لصادرات الفاصوليا والطماطم المصرية، والحاجة الملحة لتنويع الأسواق لتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين واستكشاف الفرص في آسيا ومناطق أخرى. كما تسلط الضوء على ضرورة معالجة التحديات المتعلقة بجودة المنتج، والحوافز الفنية، ودعم صغار المصدرين لتعزيز القدرة التنافسية الشاملة للقطاع مقارنة بالمنافسين الإقليميين. إن التنوع الجغرافي الفعال ليس فقط إستراتيجية لتقليل المخاطر، بل هو أيضاً محرك للنمو المستدام والمرونة الاقتصادية.

بناءً على النتائج، يقدم البحث مجموعة من المقترحات لتعزيز إستراتيجية تنويع الصادرات وتحسين الوصول إلى الأسواق، تشمل: (1) إعطاء أولوية قصوى لتحسين جودة المنتج وتوحيد المعايير عبر بروتوكولات صارمة. (2) بناء تحالفات إستراتيجية مع المستوردين في الأسواق الواعدة. (3) استهداف أسواق جديدة ومتنوعة جغرافياً، خاصة في آسيا وجنوب وشرق أوروبا، مع عدم إهمال الأسواق القائمة. (4) الاستفادة من اتفاقيات مثل الكويز للوصول للسوق الأمريكي. (5) تحسين استراتيجيات التسويق وجمع المعلومات عن الأسواق. (6) زيادة الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية (التخزين المبرد والنقل). (7) تقديم الدعم والتدريب لصغار المزارعين والمصدرين لتبني ممارسات مستدامة ومبتكرة.

### المراجع:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- مروان عليا، (2012)، محددات تنوع الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحليل تجريبي. <https://erf.org.eg/app/uploads/2014/08/709.pdf>
- GPC. (2009). استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030. <https://faolex.fao.org/docs/pdf/egy141040E.pdf>
- سماء محي، خديجة الأعصر، ياسمين صقر (2023). تحليل تحليلي لتدفقات المياه الافتراضية الخارجة من المحاصيل المصرية الرئيسية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي. <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/6/4943>
- محمد عبد المنعم، (2024)، التحول إلى سلاسل قيمة غذائية زراعية منخفضة الكربون في مصر: دروس مستفادة من مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/9bbbb39c-6ca5-4fe5-9c7c-0dc4a5d90991/content>
- مجموعة البنك الدولي، (2020)، تشخيص القطاع الخاص في مصر: إنشاء أسواق. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/288811613142382664/pdf/Creating-Markets-in-Egypt-Realizing-the-Full-Potential-of-a-Productive-Private-Sector.pdf>
- الموقع الإلكتروني لقاعدة بيانات التجارة الخارجية بالأمم المتحدة [www.comtrade.com](http://www.comtrade.com)
- K. Chen, H. Yang, 2011, (A Cross-Country Comparison of Productivity Growth using the generalized Meta frontier Malmquist Productivity index: with application to Banking industries in Taiwan and China) Science Business media LLC , 35 , PP. 179- 212.
- Markowitz. H.M. (1959), **Portfolio Selection: The Efficient Diversification of Investments**. Wiley, New York.
- Tom Joyce. (2012). **Egypt highlights diversity of range at Fruit Attraction**. <https://www.fruitnet.com/eurofruit/egypt-highlights-diversity-of-range-at-fruit-attraction/262300.article>
- Weicheng Lian, Fei Liu, Katsiaryna Svirydzhenka, Biying Zhu. (2021). **A Diversification Strategy for South Asia**.

<https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2021/202/article-A001-en.xml>

- **What is the demand for fresh fruit and vegetables on the European market?** (2024). <https://www.cbi.eu/market-information/fresh-fruit-vegetables/what-demand>

## **PROMOTING THE OPTIMAL DISTRIBUTION OF EGYPTIAN EXPORTS OF BEANS AND TOMATOES TO THE WORLD MARKETS**

**Mohammad Ahmad Fadel \***                      **Mohammad Al-Shahat Elzaabalawy**  
**Nashwa Samir Shaib**

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Giza, Egypt

### **Abstract:**

The Egyptian agricultural export sector, particularly for beans and tomatoes, represents a significant economic contributor but faces challenges related to excessive geographical concentration, leading to revenue volatility and market risks. This research aimed to identify optimal geographical distribution strategies for these two crops' exports to achieve a balance between maximizing growth rates and minimizing risks. Using time-series data for the period (2012-2023) and a quantitative analytical methodology, the Markowitz model was applied to optimize export portfolios, the deviation index to assess market volatility, and the Herfindahl-Hirschman Index (HHI) to measure concentration. The deviation index results confirmed significant variation in the stability and performance of exports across different markets. The efficient frontier analysis using the Markowitz model revealed a clear trade-off between growth and risk; while low growth rates require diversified distribution and lower risks, achieving higher growth rates necessitates significantly increased concentration on specific markets (such as the Netherlands and Belgium for beans; and the Netherlands and Russia for tomatoes in high-growth scenarios), which notably increases both risk and the HHI. The study concludes that the selection of the optimal market mix crucially depends on the decision-maker's risk tolerance. It recommends adopting prudent geographical diversification policies, with a parallel

focus on improving quality, developing logistics, and building strategic alliances in promising markets, to enhance the competitiveness and resilience of Egypt's bean and tomato exports in global markets.

**Keyword's:** Geographical Diversification, Export Portfolio Optimization, Markowitz Model